مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2022-07-28
العدد:3665

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

مخيم اليرموك.. إطلاق حملة إعلامية لإعادة تشكيل اللجنة المحلية

- منظمات حقوقية تدعو إلى كشف مصير المختفين قسريا
- منظمة حقوقية تطالب مؤتمر المشرفين بحل جذري لأزمة الأونروا المالية
- تحديد ثلاث شرائح مالية لجوازات السفر في سوريا

آخر التطورات

طالب نشطاء من أبناء مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بإعادة تشكيل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك التي تشكلت بمرسوم جمهوري بدلاً من "دائرة الخدمات."

وكتب ناشطون مناشدة لنشرها على كافة مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة تلك المرتبطة برئاسة مجلس الوزراء السوري جاء فيها "السادة في رئاسة مجلس الوزراء، نحن أهالي مخيم اليرموك نطالب بعودة اللجنة المحلية للمخيم المغيبة قسراً وبقرار غير دستوري أو قانوني وعليه نطالب بإلغاء هذا القرار و الذي رقمه 61 لعام 2018 ، وإعادة تفعيل اللجنة المحلية للمخيم، ومجلسها المحلي اللذين جرى تغييبهما بهدف تمرير مشروع المخطط التنظيمي البائس للمخيم لعام 2019 وكذلك لم تقم المحافظة بأي عمل خيّر للمخيم إطلاقاً، كتعزيل "كريك" واحد من داخل المخيم لخارجة، أو تسيير حافلة نقل داخل المخيم.

وأوضح النشطاء أن اللجنة تم إلغاؤها بقرار من رئيس الحكومة السورية السابق "عماد خميس" دون أي اعتراض من مدير الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين السابق "علي مصطفى."

ويعزو النشطاء رغبتهم بإعادة اللجنة ووقف عمل "دائرة الخدمات" المكلفة من قبل محافظة دمشق، لفشلها في إدارة ملف المخيم وخدماته.

وتشكلت "اللجنة المحلية" بقرار صادر عن مجلس الوزراء السوري عام 1964، الذي يتيح لها إدارة المخيم بشكل مستقل، ويعطيها صلاحيات مشابهة تماماً لمجالس البلديات في سورية إلا أنها لا تتبع لأي محافظة، ويرأسها مواطن "فلسطيني"، يعين من قبل "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب" بالتعاون مع "القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي/ التنظيم الفلسطيني."

في شأن منفصل دعت جمعيات ومؤسسات تمثل ضحايا الاعتقال والاختفاء القسري والناجين منهما في سوريا، إلى إنشاء آلية إنسانية دولية مستقلة للكشف عن مصير المختفين قسراً والمعتقلين لدى مختلف أطراف النزاع.

وذكرت الجمعيات في بيان مشترك، أن الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري يعتبران من المكونات الجوهرية لنظام القمع والترهيب الذي يفرضه النظام السوري، وغيره من أطراف النزاع في عموم البلاد، ويمثلان أحد الأسباب الرئيسية للجوء والتهجير. وأشار البيان، أن الجهود الدولية على مدار نحو 10 سنوات لمعالجة قضية الاعتقال والاختفاء القسري في سوريا باءت جميعها بالفشل، ولذلك لابد من إيجاد الحلول بعد فشل المبادرات الأخرى.

من جانبها أشارت مجموعة العمل إلى أهمية العمل على إيجاد آلية دولية للكشف عن المغيبين قسرياً مع أهمية محاسبة المتورطين في عمليات الاخفاء وما يرافقها من عمليات تعذيب وممارسات وحشية بحق كل المعتقلين.

هذا وتواصل الأجهزة الأمنية السورية التكتم على مصير المعتقلين وأسمائهم وأماكن اعتقالهم، ووثقت المجموعة حتى الآن أكثر من (2000) معتقل فلسطيني في سجون النظام السوري منهم أكثر من (110) معتقلات.

في سياق مختلف طالبت "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين"، "مؤتمر المشرفين على الشؤون الفلسطينية" بالعمل على إيجاد حل جذري للأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها "الأونروا" والتي تحول دون وضع الخطط وتنفيذ البرامج المناسبة وتقديم الخدمات الصحية والتربوية والإغاثية لأكثر من 6 مليون لاجئ فلسطيني مسجل.

المؤتمر الذي انعقد بدورته رقم "108"في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي الأحد والاثنين، بإشراف جامعة الدول العربية، شاركت فيه وفود الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين (دولة فلسطين، الأردن، سورية، لبنان) بالإضافة الى جمهورية مصر العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة التعاون

الإسلامي، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، بالإضافة إلى "الأونروا" وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في جامعة الدول العربية.

وأعربت الهيئة في بيان لها عن استيائها لتراجع الدعم العربي للأونروا الذي لم يصل إلى أكثر من 3% من الميزانية العامة حتى شهر حزيران/يونيو 2022، إذ أن المطلوب وحسب الاتفاقات المبرمة أن يصل الدعم العربي الى 7.8% من الميزانية العامة والتي تقدر بـ 1.6 مليار دولار للعام 2022.

في موضوع آخر حددت وزارتا الداخلية والاتصالات في الحكومة السورية ثلاث شرائح مالية لتنفيذ معاملات جوازات السفر بعد الإعلان في وقت سابق من هذا الشهر عن إطلاق خدمة جديدة لتحميل الأوراق الرسمية اللازمة لإصدار جواز السفر للسوريين والفلسطينيين، ودفع قيمته إلكترونياً.

حيث ستبلغ قيمة الدفع لجواز السفر العادي 63200 ليرة سورية، وبمدة تنفيذ تصل لثلاثة أشهر، فيما وصلت قيمة استخراج الجواز المستعجل 93200 ليرة سورية وبمدة تنفيذ شهر ونصف، أما الجواز الفوري فبلغت قيمته 302300 ليرة سورية وبمدة تنفيذ يومين.

وحول تجديد الجواز لمن هم خارج سوريا، قالت الوزارة إن الأمور ستبقى على ما هي عليه في مراكز الهجرة والجوازات، عبر الاقرباء المعتمدين.

يشار أن تكلفة الجواز غير المستعجل لمن هم خارج سوريا من اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين السوريين تصل إلى 300 دولار، في حين وصلت تكلفة المستعجل إلى 800 دولار ويُضاف فوق المبلغ ما بين 150 و200 دولار لإرضاء الموظف أو الضابط المسؤول علماً أن الجواز المستعجل لا يخضع لإجراءات الانتظار والحجز عن طريق المنصة.